الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر: ٢٢٦٩/م.ص
بيروت، في: ٢٠٢٠/١٢/٢١

السيّد مدير عام مجلس النواب

الموضوع: تصوّر الوزارات المعنية بموضوع ترشيد الدعم.

إشارة الى الموضوع اعلاه،

نودعكم ربطاً نسخة عن سيناريوهات مختلفة وتصور أولي لترشيد الدعم على سبيل الاطلاع والاستئناس والنقاش.

القاضي محمود مكيّه
مدير عام رئاسة مجلس الوزراء

ترشيد الدعم

(سيناريوهات مختلفة وتصور اولي للنقاش)

كانون الأول ٢٠٢٠

رئاسة مجلس الوزراء

المقدمة

باتت إعادة النظر بسياسة الدعم قضية محورية وأولوية وهاجس وطني ومطلب خارجي (صندوق النقد الدولي، الدول المانحة) بسبب تبعاتها على المواطن اللبناني وعلى الأوضاع الإقتصادية والمالية والإجتماعية والأمنية، إضافة الى تبعاتها المباشرة على المالية العامة وعلى إحتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية.

تبلغ إحتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بحسب وزارة المالية، حوالي ١٧,٦٩٠ مليار دولار أميركي والإحتياطات الإلزامية المبدئية ١٧،١ مليار دولار أميركي، ما يتبقى لمصرف لبنان حوالي ٥٩٠ مليون دولار أميركي لاستعماله للدعم. مع العلم أن المصرف المركزي ما زال في صدد دراسة ملفات تقارب قيمتها مئات الملايين من الدولارات وهي مستوجبة الدفع في حال ثبُتَ أنها مستحقة.

يبلغ الدعم الشهري بحسب مصرف لبنان ووزارة المالية، ما بين ٥٠٠-٦٠٠ مليون دولار أميركي والسنوي ما بين ٦-٧ مليار دولار أميركي.

إن مواصلة سياسة الدعم دون ضوابط وترشيد يؤدي، ليس فقط، الى استنزاف إحتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بل الإستمرار بسياسة مكلفة وغير فاعلة في تحقيق مصلحة المواطن اللبناني.

وعليه، جرى الإنطلاق بالبحث في ترشيد الدعم بدءاً من خطوط عامّة رسمت بناءً على طلب دولة الرئيس مجلس الوزراء الذي أعطى توجيهات واضحة وقاطعة بعدم رفع الدعم، ومن ثمّ تمّت المناقشات وخلصت بالنتيجة الى وضع سيناريوهات مختلفة كما هو مبين في الملحق رقم ١.

إن ترشيد الدعم هو الخيار الأنسب والضروري ويحتاج الى قانون من مجلس النواب ويحمل التبعات التالية:

- الحدّ من استنزاف إحتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وحماية الإحتياط الإلزامي والحفاظ على القطاع المصرفي المتعثّر.
- إرتفاع كبير في أسعار السلع ومعدلات التضخم وضعف في القدرة الشرائية.
- تدهور في سعر صرف الليرة اللبنانية بسبب الضغوط في سوق القطع الناتج عن الطلب الكثيف على الدولار للاستيراد.
- التخفيف من الإستهلاك مما ينعكس سلباً على النمو الإقتصادي ويؤدي الى تراجع في حركة الإستيراد وميزان المدفوعات مما يزيد من تعثّر المؤسسات الإقتصادية وارتفاع في معدلات البطالة والفقر.
- تدهور المالية العامّة نتيجة الدعم الكبير المتوقع للبطاقة التمويلية ما ينعكس في زيادة العجز في موازنة العام ٢٠٢١.
- الحد من التهريب والإحتكار والتلاعب بالأسعار والتخزين والإستهلاك المفرط.

عرض السيناريوهات (ملحق رقم ١)

واقع الحال: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بمليون دولار) ٢٠٢٠
الأرقام المبينة هي المبالغ المدفوعة من قبل مصرف لبنان علماً ان هناك مبالغ بمئات الملايين لم تسدد بعد.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٥،٩٣٠ مليون دولار.

التوقع اذا ابقينا على دعم واقع الحال: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بمليون دولار) لعام ٢٠٢١
الأرقام المبينة هي المبالغ المتوقعة لعام ٢٠٢١ في حال عدم المس في آلية الدعم واستعمال الأسعار المرتقبة لكافة السلع.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٦،٩١٠ مليون دولار.

سيناريو ١: قيمة الدعم وتوزيعه لعام ٢٠٢١
أعدت وزارة الإقتصاد والتجارة مع البنك الدولي خطة لبرنامج تعويضات نقدية لتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين المقيمين (ملحق رقم ٢) لإستبدال دعم العمولات الأجنبية الحالي للمحروقات والقمح والسلع الأساسية ببرنامج تعويض نقدي بالدولار واسع التغطية للمواطنين اللبنانيين المقيمين واستمرار بدعم كهرباء لبنان والقطاع العام مع ترشيد الدعم على الأدوية (ملحق رقم ٣).

إن البطاقة التمويلية الإلكترونية تغطي ٦٠٠ ألف عائلة بقيمة متوسطة ١٦٥ دولار للعائلة الواحدة شهرياً (٥٠$ للفرد فوق ٢٣ سنة و٢٥$ للفرد ما دون ٢٣ سنة في السنة الأولى) على أن يتم العمل على آلية مناسبة لاختيار العائلات التي ستستفيد من البطاقة. تغطي قيمة البطاقة ١٠٠% من الإحتياجات الأساسية للعائلات الأكثر حاجة والذين يشكلون ٢٥% من اللبنانيين، و٤١% من احتياجات الربع الثالث (ما كان يسمى الطبقة المتوسطة سابقاً) لحماية قوتهم الشرائية. علماً أن القيمة الشرائية للبطاقة لا تتأثر بسعر الصرف كونها بالدولار الأميركي.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٢،٤٥٠ مليون دولار يضاف اليها ١،٢٠٠ مليون دولار للبطاقة التمويلية الالكترونية ليصبح المجموع العام ٣،٦٥٠ مليون دولار.

سيناريو ٢: قيمة الدعم وتوزيعه ٢٠٢١
هذا السيناريو شبيه بسيناريو رقم ١ مع إضافة الدعم على القمح بنسبة ١٠٠% وعلى البنزين والغاز لمدة شهرين والمازوت جزئياً لمدة سنة وتم خفض المحروقات للكهرباء بنسبة ١٠%. وبذلك تصبح قيمة البطاقة التمويلية للعائلة الواحدة ١٤٠$ شهرياً بغض النظر عن حجم العائلة. علماً أنه لم يتم تحديد عملة تمويل البطاقة بالدولار الأميركي أو بالليرة اللبنانية.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٣،٣٧٠ مليون دولار يضاف اليها ١،٠٠٠ مليون دولار أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية للبطاقة التمويلية.

سيناريو ٣: قيمة الدعم وتوزيعه ٢٠٢١

هذا السيناريو شبيه بسيناريو رقم ٢ مع إضافة الدعم على الغاز لمدة سنة والسلع الأساسية (تحدد لاحقاً) لمدة ٣ أشهر بمعدل ٨٠ مليون دولار شهرياً. وبذلك تصبح قيمة البطاقة التمويلية للعائلة الواحدة ١٠٨$ شهرياً بغض النظر عن حجم العائلة. علماً أنه لم يتم تحديد عملة تمويل البطاقة بالدولار الأميركي أو بالليرة اللبنانية.

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٣،٧٠٠ مليون دولار يضاف اليها ٧٧٥ مليون دولار أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية للبطاقة التمويلية.

سيناريو ٤: قيمة الدعم وتوزيعه لعام ٢٠٢١

هذا السيناريو شبيه بسيناريو رقم ٣ مع إضافة الدعم على السلع الأساسية (تحدد لاحقاً) لمدة سنة بمعدل ٣٠ مليون دولار شهرياً وزيادة الدعم على المازوت لحدود ٩٠% من حاجة السوق الآن وإستبدال الدعم على البنزين ببطاقة تمويلية خاصة لمادة البنزين تشمل السيارات والفانات العمومية والسيارات الخاصة وفق معايير محددة تدرس حالياً (٤ صفائح للسيارات الخاصة ومتوسط ٢٤ صفيحة للسيارات والفانات العمومية).

مجموع الدعم المباشر من مصرف لبنان بالدولار الأميركي ٣،٨٩٠ مليون دولار يضاف اليها ٦٤٦ مليون دولار أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية للبطاقة التمويلية للبنزين.

تمويل البطاقة

- ✓ تموّل البطاقة من قبل الحكومة بعد أخذ الإجراءات المنسّقة بين وزارة المالية ومصرف لبنان وإقرار القوانين التشريعية اللازمة من قبل مجلس النواب على قيمة الدعم والبطاقة التمويلية.
- ✓ ضرورة البحث عن مصادر تمويل لتأمين قيمة الدعم المحددة في السيناريوهات المذكورة في الملحق رقم ١.
- ✓ ضرورة طلب مساعدة الدعم من الدول المانحة والبنك الدولي لأن عام ٢٠٢١ سيكون عاماً صعباً اجتماعياً، مالياً واقتصادياً.

بيروت في ٢١ /١٢/ ٢٠٢٠

القاضي محمود مكيّه

أمين عام مجلس الوزراء

ملحق رقم ١

مسودة: توزيع الدعم على القطاعات

واقع الحال: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بمليون دولار) 2020

محروقات (بنزين)	محروقات (فيول)	محروقات (مازوت)	محروقات (غاز)	صيانة كهرباء	محروقات (كيروزين)	أدوية	قمح	مصاريف القطاع العام	سلع غذائية وزراعية ومواد اولية للصناعة	البطاقة التمويلية	مجموع الدعم المباشر	مجموع الدعم مع البطاقة التمويلية
سنة	سنة	سنة	سنة		سنة	سنة	سنة	سنة	6 أشهر			
1000	900	1100	100	75	35	1200	150	825	545	0	5930	5930

ملاحظة: كلفة دعم السلع الغذائية والزراعية والمواد الأولية للصناعة لمدة سنة 1090 مليون دولار مما يؤدي الى مجموع الدعم المباشر الى 6475 لو كان الدعم لسنة

التوقع اذا ابقينا على دعم واقع الحال: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بمليون دولار) لعام 2021

محروقات (بنزين)	محروقات (فيول)	محروقات (مازوت)	محروقات (غاز)	صيانة كهرباء	محروقات (كيروزين)	أدوية	قمح	مصاريف القطاع العام	سلع غذائية وزراعية ومواد اولية للصناعة	البطاقة التمويلية	مجموع الدعم المباشر	مجموع الدعم مع البطاقة التمويلية
1035	1000	1195	110	300	35	1300	150	825	960	0	6910	6910

سيناريو 1: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بمليون دولار) لعام 2021

محروقات (بنزين)	محروقات (فيول)	محروقات (مازوت)	محروقات (غاز)	صيانة كهرباء	محروقات (كيروزين)	أدوية	قمح	مصاريف القطاع العام	سلع غذائية وزراعية ومواد اولية للصناعة	البطاقة التمويلية	مجموع الدعم المباشر	مجموع الدعم مع البطاقة التمويلية
0	1000	0	0	250	0	600	0	600	0	1200	2450	3650

قيمة البطاقة التمويلية: 165$ للعائلة

ربطاً الملحق رقم 2: خطة وزارة الاقتصاد والتجارة لبرنامج تعويضات نقدية لتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين المقيمين

مسودة: توزيع الدعم على القطاعات

سيناريو 2: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بمليون دولار) 2021

محروقات (بنزين)	محروقات (فيول)	محروقات (مازوت)	محروقات (غاز)	صيانة كهرباء	محروقات (كيروزين)	أدوية	قمح	مصاريف القطاع العام	سلع غذائية وزراعية ومواد اولية للصناعة	البطاقة التموينية	مجموع الدعم المباشر	مجموع الدعم مع البطاقة التموينية
شهرين	سنة	سنة	شهرين		سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة		
150	900	700	20	250	0	600	150	600	0	1000	3370	4370

قيمة البطاقة التموينية: 140$ للعائلة

سيناريو 3: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بمليون دولار) 2021

محروقات (بنزين)	محروقات (فيول)	محروقات (مازوت)	محروقات (غاز)	صيانة كهرباء	محروقات (كيروزين)	أدوية	قمح	مصاريف القطاع العام	سلع غذائية وزراعية ومواد اولية للصناعة	البطاقة التموينية	مجموع الدعم المباشر	مجموع الدعم مع البطاقة التموينية
شهرين	سنة	سنة	سنة		سنة	سنة	سنة	سنة	3 أشهر	سنة		
150	900	700	110	250	0	600	150	600	240	775	3700	4475

قيمة البطاقة التموينية: 108$ للعائلة

سيناريو 4: قيمة الدعم وتوزيعه (الأرقام بمليون دولار) لعام 2021

محروقات (بنزين)	محروقات (فيول)	محروقات (مازوت)	محروقات (غاز)	صيانة كهرباء	محروقات (كيروزين)	أدوية	قمح	مصاريف القطاع العام	سلع غذائية وزراعية ومواد اولية للصناعة	البطاقة التموينية للبنزين فقط	مجموع الدعم المباشر	مجموع الدعم مع البطاقة التموينية
0	900	920	110	250	0	600	150	600	360	646	3890	4536

ملحق رقم ٢

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد والتجارة

تصور وزارة الاقتصاد والتجارة
لاستبدال برنامج الدعم بالعملات الأجنبية الحالي
ببرنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين المقيمين

١- برنامج مصرف لبنان لدعم المنتجات بالنقد الأجنبي

يمنح مصرف لبنان تجار الجملة والحكومة الدولار الأميركي مقابل مبلغ ١٥٠٧ ليرة لبنانية، لتغطية ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من قيمة المواد الأساسية، كالقمح والأدوية والوقود، ومبلغ ٣٩٠٠ ليرة لبنانية لتغطية ما نسبته ١٠٠٪ من قيمة سلة منفصلة من السلع الأساسية. هذه الآلية تترافق مع تعدد أسعار الصرف في السوق السوداء، إذ تصل قيمة الدولار إلى حدود الـ٨٠٠٠ ليرة لبنانية. بالإضافة إلى ذلك، يطلب مصرف لبنان الودائع النقدية بالليرة اللبنانية لتوفير الدولار المرتبط بها، الأمر الذي أوجد سعر سوق سوداء لليرة اللبنانية النقدية، مقابل سعر الليرة المودعة في البنوك.

يستنزف دعم مصرف لبنان بالعملات الأجنبية للواردات والمواد الأساسية والاحتياجات الحكومية احتياطاته بنحو ٦,٥ الى ٧ مليار دولار سنويًا من احتياطيات العملات الأجنبية ويكلف حوالي ٤,٥ الى ٥ مليار دولار أميركي من الأرباح والخسائر، الأمر الذي يقلل بشكل كبير من الوقت المتاح لإجراء إصلاحات لتجنب تعديل قسري وغير منظم لسعر الصرف. على الجانب الإيجابي، يضع الدعم، على المدى القصير جدًا، سقف لأسعار هذه المنتجات، ما يمنع تفاقم ضغوط الاستهلاك التضخمي.

من المعروف أن دعم المنتجات هو تنازلي، حسب طبقات المجتمع، ويفيد بشكل أساسي الخُمس الأغنى، على سبيل المثال:

- ٢٤٪ من الخُمس الأفقر يمتلكون سيارات مقابل امتلاك ٨٠٪ من الخمس الأغنى لسيارات (لبنان٢٠١٢ **HBS**).
- ٦٪ فقط من إجمالي دعم وقود النقل في لبنان يحصل عليها الربع الأفقر، بينما الأغنى يحصل على ٥٥٪ من إجمالي الوقود (وزارة البيئة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٥).

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحكم في أسعار المواد المدعومة لا يكون فعالًا بنسبة ١٠٠٪ ويستفيد مجتمع الأعمال من دعم المنتجات كما يترك مجالًا لسوء الاستخدام والتهريب.

أخيرًا وليس آخرًا، يتمتع الأجانب المقيمون (بما في ذلك الموظفون ذوو الأجور العالية في المنظمات الدولية والسفارات) بنفس المزايا التي يتمتع بها المقيمون اللبنانيون.

باختصار، لا يمكن تحمل تكاليف دعم أسعار المنتجات خلال الأزمة الحالية، كما أنها غير منصفة وغير فعالة كأدوات سياسية لمساعدة الفقراء والضعفاء، لكنها كانت ضرورية كحل مؤقت حتى يتم تنفيذ برنامج كامل.

٢- اعتبارات اقتصادية كلية حاسمة

إذا أوقف أو خفّض بشكل ملحوظ مصرف لبنان ضخ العملات الأجنبية لتجنب استخدام الاحتياطيات الإلزامية للبنك، فسوف يرتفع طلب السوق على النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تضخم مفرط، وخفض قيمة العملة، واضطرابات اجتماعية خطيرة.
ونتيجة لذلك، لا يوجد خيار سوى استمرار مصرف لبنان في تقديم الدولارات حتى يتم الاتفاق على برنامج صندوق النقد الدولي وتنفيذه.

٣- استبدال دعم العملات الأجنبية الحالي ببرنامج تعويض نقدي واسع التغطية

يجوز لكل مواطن لبناني مقيم في لبنان التقدم بطلب للحصول على دعم التحويلات النقدية: إن نهج التغطية الواسعة يشمل تحديد واستبعاد الأغنياء حتى لا ننسى أي شخص يحتاج إلى مثل هذا الدعم، مبدئيًا سيتم استثناء أغنى ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من السكان (من خلال اختبار الثراء)، وتغطية نسبة ٧٠٪ إلى ٨٠٪ المتبقية من السكان (بدلاً من معرفة من هم الفقراء). مع تحسن الاقتصاد والقوة الشرائية، ومع تحسين جودة قاعدة البيانات، يمكن تخفيض التغطية تدريجياً إلى ٣٠٪ على مدى ٥ سنوات متقاربة ضمن برنامج شبكة الأمان المستهدف المعتاد.
عدد الأفراد المدعومين سينخفض فورًا من ٦ إلى ٣ مليون! وستتبع التكلفة ذات الصلة وفقًا لذلك...
سيتم التفحّص من مبلغ الدعم للبالغ والطفل (أقل من ٢٣ عامًا) لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر الأكثر فقرًا وتعويض القوة الشرائية للأسر الأخرى لشراء السلع الأساسية. يمكن أن تستخدم الأسرة مبلغ التحويل النقدي غير المشروط المستلم بحرية لشراء أي نوع من السلع التي ترغب فيها، مما سيؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد الكلي كما قد يقلل الواردات وقد يعزز الاستهلاك المحلي:

- تبين أن التحويلات النقدية غير المشروطة تزيد من الاستهلاك، والرفاهية النفسية، والأمن الغذائي (مختبر إجراءات الفقر التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا).
- لم تجد الغالبية العظمى من الدراسات أي تأثير على الإنفاق على الكحول أو التبغ (البنك الدولي ومعمل مكافحة الفقر التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا).
- النفقات العامة على المنح النقدية تعد أقل بكثير مقارنة بأي شكل آخر من أشكال الدعم (مثل قسائم البنزين، والمساهمة العينية، وما إلى ذلك).

المرحلة الأولى، سيتم تنفيذ برنامج التعويض النقدي المباشر للمواطنين اللبنانيين وسيحل محل الدعم الحالي للعملات الأجنبية على جميع المواد الأساسية والخبز والوقود (باستثناء مؤسسة كهرباء لبنان والأدوية)، وستعكس أسعار السلع أسعار السوق، والتي سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وزيادة المنافسة وانخفاض كبير - شبه كامل - في التهريب. كما سيدفع الكل (ومنهم غير المقيمين وغير المواطنين) أسعار السوق الحقيقية.
تعتبر **الكهرباء** ضرورية للشركات والمستهلكين، وعلى هذا النحو وحتى يتم تنفيذ برنامج إصلاح لمؤسسة كهرباء لبنان وتسعيرتها، مع ملاحظة أن هذا الدعم لا يمكن أن يتم "تهريبه" أو إساءة استخدامه كمنتجات أخرى.
كما يجب أن يستمر دعم **الأدوية والمستلزمات الطبية** في الوقت الحاضر الى ان يتم إصلاحًا كاملاً للقطاع الطبي لأن أي برنامج جيد طويل الأجل يتطلب إصلاحًا كاملاً للقطاع الطبي، ومع ذلك، في غضون ذلك، يجب مراجعة هذا الدعم وترشيده وتكييفه مع المستوى الدولي. على سبيل المثال:

- دعم ١٠٠٪ من المواد الخام لصناعة الأدوية والإمدادات للصناعة المحلية على ان تكون الارخص.
- وقف دعم أي استيراد مع منتجات مماثلة مصنعة في لبنان على ان تكون الارخص.
- دعم سعر البديل الأرخص للأدوية، اذا وجد الخيار بنوعية بتلبي المعايير الدولية.

- المضادات الحيوية وأدوية الأمراض المزمنة والمُستعصية تُعطى بوصفة طبية فقط.
- وقف القانون الذي يسمح للأطباء بإجبار الصيدلية على بيع الأدوية غير العامة.
- يتم التسديد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاونيات أرخص سعر للمنتجات المتاحة فقط (المنتجات العامة و / أو الأرخص عند توفرها).
- يجب وضع آلية مراقبة خاصة لضبط الأدوية والإمدادات عالية القيمة لتجنب التهريب وسوء الاستخدام.
- يجب مراقبة الجودة والموافقة على الأدوية: إزالة أي دواء من السوق لم يتم تصنيعه في لبنان أو غير معتمد بشهادة عالية المستوى مثل **FDA** أو **EMEA** أو كندا أو **FDA** السعودية أو ما شابه ذلك.
- الخ.

يجب على مصرف لبنان أن يواصل في هذه المرحلة تقديم الدعم لمؤسسة كهرباء لبنان والأدوية والمستلزمات الطبية،

المرحلة ثانية (٢٠٢١؟)، متزامناً مع إصلاح لمؤسسة كهرباء لبنان، وإذا لزم الأمر، يجب إجراء تعديل لمبلغ التحويل النقدي جنبًا إلى جنب مع الإصلاح.

المرحلة ثالثة (٢٠٢٢؟)، متزامناً مع إصلاح القطاع الطبي (مثلاً، تغطية طبية واسعة للمواطنين اللبنانيين).

٤- نتيجة ما سبق:

هذا البرنامج سوف:

- **يقلص صافي تدفق النقد الأجنبي من البنك المركزي.**
- **يخفض تكلفة الدعم.**
- **يحقق توفيراً كبيراً للاقتصاد.**
- **سيكون خطوة جيدة نحو تنفيذ برنامج محتمل لصندوق النقد الدولي.**

لكن هذا البرنامج لا يلغي الضرورة الملحة لتشكيل حكومة جديدة، للاتفاق مع صندوق النقد الدولي (IMF) ولتنفيذ الإصلاحات المطلوبة (واهمها إقرار قانون الكابيتول كونترول).

ملاحظات مهمة:

- ***أي حل صحيح يجب ان يمر عبر البرلمان، الذي يمكنه اتخاذ جميع القرارات اللازمة.***
- ***ينبغي الا يتغير برنامج الدعم الحالي بشكل كبير أثناء انتظار تنفيذ هذا البرنامج.***
- ***سيكون من المهم أن يكون هناك برنامج مشابه للاجئين يجب أن يمول من قبل المجتمع الدولي وبالتالي يجلب العملة الصعبة إلى البلاد.***

٥- مبلغ الاستحقاق الشهري والتغطية المقترحة حسب السنة (مليون دولار):

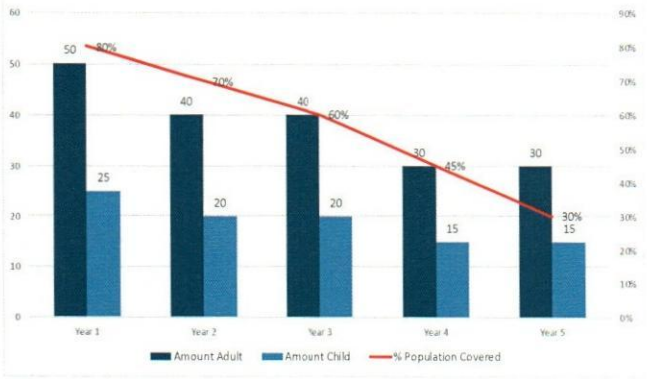

يحصل اللبنانيون البالغون (٢٣ عامًا فأكثر) على ٥٠ دولارًا شهريًا في السنة الأولى من برنامج التعويضات، و٤٠ دولارًا في السنتين الثانية والثالثة، و٣٠ دولارًا في العامين الرابع والخامس ويحصل الأطفال (أقل من ٢٣ عامًا) على نصف هذا المبلغ.
تنخفض التغطية تدريجياً مثلاً من ٨٠٪ السنة الأولى إلى ٧٥٪ في الستة المقبلة و٧٠٪ و٦٠٪ و٤٥٪ و٣٠٪ للأربع سنوات القادمة على التوالي.

٦- نصيب الفرد من الاستحقاقات كنسبة مئوية من الإنفاق:

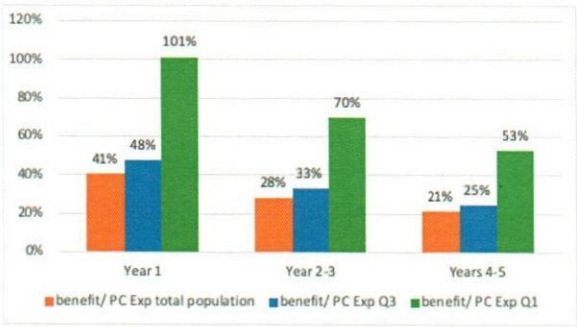

خلال السنة الأولى، يغطي مبلغ الدعم ١٠١٪ من الاحتياجات الأساسية لأفقر ٢٥٪ من السكان و٤١٪ من الربع الثالث (الطبقة المتوسطة سابقًا) لحماية قوتهم الشرائية.
تنخفض هذه التغطية مع تحسن الاقتصاد وتحسن جودة قاعدة البيانات وزيادة استبعاد الذين لا يحتاجون الى الدعم.

٧- مصادر التمويل:

ان قروض **ESSN** من البنك الدولي والمنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي وألمانيا، أي ما مجموعه +/- ٣٠٠ مليون دولار تغطي جزئياً فقط ($١٢,٥ / شخص) ٢٤٠ ألف أسرة أي حوالي ١,٣ مليون لبناني يمثلون ٣٢٪ من السكان.

وبالتالي، وبناءً على برنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة، نحن بحاجة إلى:
- استدراج مانحين آخرين.
- أن يصادق البرلمان على الميزانية اللازمة بالليرة اللبنانية.

والهدف من ذلك:
- تغطية الرصيد لاستكمال أي قروض ومنح من المجتمع الدولي لأفقر ٢٤٠ ألف أسرة؛
- تغطية الأفراد الآخرين بالكامل.

سيتم منح المبلغ الذي سيقدمه المجتمع الدولي بالعملة الأجنبية والمبلغ المتوفر من خلال الميزانية الذي سيدفع لمصرف لبنان وسيوفر مقابله مصرف لبنان الدولار الأميركي بسعر ١٥٠٧,٥، **كعملة إلكترونية**. وبالتالي، **سيتم تقديم الدعم إلى رب الأسرة بالدولار الأميركي** من خلال بطاقة إلكترونية و/أو تطبيق على الهاتف و/أو حساب مصرفي ولن يتأثر مبلغ الدعم بأي تخفيض إضافي لقيمة العملة.
سيدفع المستهلك بالبطاقة بناءً على سعر السوق السوداء (حاليًا +/- ٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار). في النهاية، يمكن استخدام أي مبلغ موجود على البطاقة حصراً:
- من قبل المستهلكين لدفع ثمن البضائع.
- من قبل محترفين لدفع رواتب المهنيين الآخرين.

- لاستيراد البضائع من قبل المستوردين.

ونتيجة لذلك، فإن الدولارات التي يقدمها مصرف لبنان ستعود بالضرورة إلى مصرف لبنان أو، على الأرجح، ستوفر دولارات جديدة للواردات مما يخفف الضغط على سعر صرف الدولار.

٨- التكاليف والوفورات:

إن خَدم البرنامج أعلاه ٧٠٠,٠٠٠ أسرى بتكلفة بحدود ١,٥ مليار دولار في السنة الأولى، وبمتوسط تكلفة ٨٠٠ مليون دولار سنويًا على مدار ٥ سنوات – مع ملاحظة أن البرنامج المقدم إلى صندوق النقد الدولي قد توقع متوسط ميزانية شبكة الأمان الاجتماعي البالغة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي سنويًا (يمكن تنقيح هذه الأرقام مثلاً من خلال تحديد مستويات مختلفة من الدعم حسب الملف الشخصي).

التوفير المتوقع سيكون ذو شقين:

- أولا، تقليص تدفق احتياطيات مصرف لبنان من ٣ مليار في السنة الأولى لتصل إلى ٥,٣ مليار ابتداء من السنة الثالثة ان نفذت المرحلة الأولى فقط وأكثر ان نفذت كل المراحل.
- ثانيًا، تحقيق وفورات صافية في التكاليف تبدأ من٢,١ مليار في السنة الأولى لتصل إلى ١٣,٧ مليار على مدى ٥ سنوات ان نفذت المرحلة الأولى وأكثر ان نفذت كل المراحل.

٩- الخطوات التالية:

يجب:

- إعداد منشور يجبر المصدرين على **إعادة العملة الأجنبية إلى لبنان** طالما أنهم يستفيدون من الإعانات (أي عملياً جميعهم يستفيدون من دعم الكهرباء والنفط).
- اعداد **مشروع قانون** بالموافقة على هذا البرنامج وتأمين تمويله عام ٢٠٢١ واقراره من قبل مجلس النواب.
- **التواصل** على نطاق واسع مع المجتمع المدني ومجتمع الاشغال حول هذا البرنامج.
- **تطوير/استكمال قاعدة البيانات** ذات الصلة في رئاسة مجلس الوزراء أو في الجيش اللبناني باستخدام الأجهزة والبرامج والموظفين المتاحين حاليًا والبدء في الرجوع إليها مع جميع قواعد البيانات الموجودة وتحديد/تحسين معايير الاستبعاد وتطبيقها.
- دعوة المواطنين اللبنانيين للتسجيل في برنامج الدعم **باستخدام رقم الهوية كرقم تعريفي فريد** لكل شخص:
  - هذه هي أفضل الممارسات العالمية لتجنب / تقليل الازدواجية والاحتيال.
  - لا تحتوي قواعد البيانات الحالية على مثل هذا التعريف الفريد وتحتاج إلى ترقيتها وتوحيدها.

المرفق الاول: تقدير اثر الدعم إذا لم يتم إجراء أى تغيير

Current FX Subsidies Program Analysis (m$)	Current Situation: Annual Estimated Extrapolation					Monthly Estimate	
	Consumption			Subsidized		Subsidized	
	Amount	FX Rate	%	Amount	Cost	Amount	Cost
Fuel EDL	1,000	1,515	90%	900	781	75	65
Gaz (LPG)	110	1,515	90%	99	86	8	7
Mazout	1,195	1,515	90%	1,075	933	90	78
Other Fuel Market	1,070	1,515	90%	963	835	80	70
Medication / Supplies	1,300	1,515	85%	1,105	996	92	83
Wheat	150	1,515	90%	135	117	11	10
Essential Items	960	3,900	100%	960	492	80	41
Miscelleneous (estimate)	1,200	3,900	100%	1,200	615	100	51
Total	**6,985**	**2,253**	**92%**	**6,437**	**4,855**	**536**	**405**

المرفق الثاني: عملية التسجيل

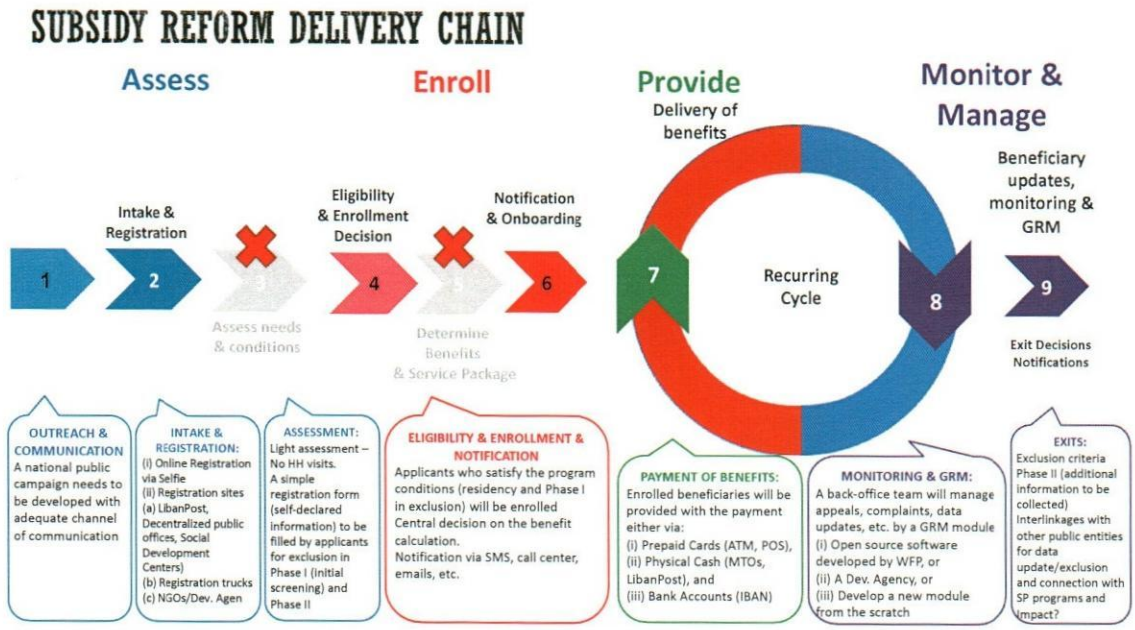

SELFIE AUTHENTICATION VIA MOBILE ONBOARDING

Biometric-based authentication automatically establishes the digital identifiers of users by taking a selfie. Advanced 3D face map technology quickly and securely authenticates users and unlocks their digital identities.

Step 1: Acquire
Mobile app captures an image of a valid government-issued ID (driver's license, passport or ID card) and a 3D face map

Step 2: Compare
At enrollment, a high-resolution selfie is automatically compared to the photo on the ID to reliably establish the digital identity of the user

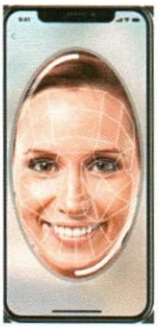

Step 3: Authenticate
When future user authentication is needed, the app captures a fresh 3D face map and compares it to the original face map to unlock the user's digital identity

المرفق الثالث: الإحصاءات

-	5,862,000	total population
-	3,862,000	Lebanese population, out of which
-	2,239,960	adults above 23
-	1,622,040	children and adults up to 23
-	2,000,000	refugees that will not be covered for the food essential items subsidies, out of which
-	880,000	adults above 23
-	1,100,000	children and adults up to 23
-	8,000	LBP / USD current black market exchange rate
-	2.5	times annualized consumption v/s the first 6 months as the situation should normalize

المرفق الرابع: حقول البيانات لعملية التسجيل

No	Data Field	Registration Phase		Data Source	Digitized (Y/N)	Note
		Phase I	Phase II			
1	ID Number	X		MOIM	Y	For all HH members
2	First name	X			Y	For all HH members
3	Family name	X			Y	For all HH members
4	Father's first name		X		Y	For all HH members
5	Mother's first name		X		Y	For all HH members
6	Mother's last name		X		Y	For all HH members
7	Date of Birth		X		Y	For all HH members
8	Place of Birth		X		Y	For all HH members
9	Gender		X		Y	For all HH members
10	Family Status		X		Y	For all HH members
11	Registry Number		X		N	
12	Registry Place		X		N	town, caza, muhafazat
13	Student ID		X	MEHE	Y	children < 18 years of age + adults enrolled in educational institutions
14	Tax Identification Number	X		MoF		check with MoF to outline if it can be retrieved via web-service
15	Address	X		Self-dec	N	
16	Mobile phone numbers	X		Self-dec	N	main applicant and any adult members
17	Employee ID	X				for civil service/ judiciary/ military – 18+ HH members
18	Employment status		X			for all HH members: employed/ unemployed/ out of labour force
19	NSFF Number	X		NSFF		18+ HH members
20	Sector of employment		X			part time or full time): public, private, semi-public. If public, semi-public: civil service (grade)/ elected representative/ judiciary/ military/ police/ semi-public/ other
21	Wage income	X				18+ HH members
22	Income from other sources	X		Self-dec	N	for each HH member; returns on investments, rent from property, remittances from abroad, receipts from NGOs/ govt
23	Bank account (IBAN)	X		Self-dec		For the main applicant
24	Health insurance		X	MoH?	Y	coverage status of each HH member
25	Property ownership & registration number		X			or property tax record
26	Value of each residential/ commercial property owned		X	Self-dec	N	For 18+ HH members
27	Car Ownerhip Status	X		Motor Registry	Y	Plate number for all owned cars
28	Additional information on owned cars		X	Motor Registry		make, model, value – from insurance
29	Number of rooms	X		Self-dec	N	in the current dwelling
30	Number of bathrooms	X		Self-dec	N	in the current dwelling
31	Monthly rent paid		X	Self-dec	N	if residing in rented accommodation
32	Built up area of current dwelling		X	Self-dec	N	in Square meters
33	HH Ownership of assets		X	Self-dec	N	power generator, smartphone, air conditioner, heater, material of floor in dwelling
34	Number of Domestic Workers	X		Self-dec	N	
35	Highest Level of education		X	Self-dec	N	For all HH members
36	Bank deposit over XXX LBP/USD	X		Self-dec	N	above 12 to 24 times the monthly income threshold

المرفق الخامس: أمثلة عالمية

Country	Context	Price increase	Source/link
Egypt	In 2013 and 2015, energy subsidies amounted to 16 and 10% of GDP respectively. Stated goal: phase out all energy subsidies within a 5-year period; in practice, ad hoc price increases.	Gasoline +78% in 2014; +30-50% in 2016	Moerenhout (2017) https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2017/04/OEF-108.pdf
Saudi Arabia	In early 2016, the KSA announced a significant reduction in fossil fuel subsidies as a way to compensate shrinking government revenues – and the associated fiscal pressures – due to lower oil prices.	Gasoline +50%; natural gas +67%; ethane +133%	Rentschler et al (2017) https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301421517303907
Iran	December 2010: plan to phase out subsidies over 5 years; during the first phase, the sharp increase in energy prices elevated the rate of inflation to 40%/year. Cuts in subsidies did not generate sufficient financial savings; cash transfers couldn't be rolled back and were left being eroded (4/5 of real value).	Energy prices were raised by a factor of 3 to 9; bread prices doubled	Salehi-Isfahani (2014) https://erf.org.eg/wp-content/uploads/2015/12/PP13_2014.pdf
Jordan	In late May 2012, newly appointed Prime Minister Fayez Tarawneh announced a new wave of subsidy reform. The increasing prices for gasoline, asphalt, and fuel oil for power generation resulted in increase in premium gasoline prices (for 95-octane gasoline) and raised electricity tariffs for major industrial and service sector.	Gasoline +26%	Inchauste et al (2017) http://documents1.worldbank.org/curated/en/745311489054655283/pdf/113262-PUB-PUBLIC-PUBDATE-3-22-17.pdf
Indonesia	In October 2005, the GoI increased prices significantly. In the short-term, they were a fiscal success (reducing subsidy expenditure by about a third in 2006)	Gasoline +88%; diesel +105%	Beaton et al (2017) http://documents1.worldbank.org/curated/en/745311489054655283/pdf/113262-PUB-PUBLIC-PUBDATE-3-22-17.pdf

ملحق رقم ٣

وزارة الصحّة العامة

- ✓ ترشيد الدعم على أدوية OTC و أدوية الصحة العامة غير المزمنة (acute) B١-A٢-A١.
- ✓ تخفيض نسبة الدعم على شرائح: Acute B٢, Chronic A١- A٢- B (٣٠-٥٠ $).
- ✓ استكمال القرار رقم ١١٩ بتصحيح أسعار أدوية الجنريك المستوردة واعادة التسعير الدورية للأدوية كل ٤ سنوات.
- ✓ ترشيد صرف الأدوية المرتفعة الثمن وتطبيق إجراءات الأدوية الخطرة عليها.

أ- الالية:

البند	الآلية
أدوية ألـ OTC	رفع سعر معدل الصرف الى سعر المنصّة (٣،٩٠٠ ل.ل.) امكانية رفع دعم المواد الاولية للاصناف المحلية بنسبة ١٠٠% (تتولى وزارة الصحة العامة العامة دراسة الحوافز اللازمة للمصانع الوطنية لتأمين جدوى الاستمرارية وتأمين حاجة السوق المحلي في مقابل اعادة النظر باسعارها لصالح المواطن)
أدوية الصحة العامة غير المزمنة A١-A٢-B١ (acute)	رفع سعر معدّل الصرف الى سعر المنصّة (٣،٩٠٠ ل.ل.) (تتولى وزارة الصحة العامة العامة دراسة امكانية زيادة مستوى الدعم للمصانع المحلية مقابل اعادة النظر باسعارها)
Acute: B٢ Chronic: A١-A٢-B FOB ($ ٥٠-٣٠)	تخفيض الدعم بنسبة ٥% ليصبح ٨٠% بدلاً من ٨٥%. ابقاء دعم الادوية على السعر الرسمي ١٥١٥ للادوية المزمنة وادوية الصحة العامة العامة التي يزيد سعرها عن ٧٠ الف مع دراسة امكانية زيادة بسيطة لبدل المصاريف للمستورد على هذه الاصناف. دعم المواد الاولية للاصناف المحلية بنسبة ١٠٠% ابقاء نسبة دعم الصناعة الوطنية بنسبة ٨٥%
أدوية الجنريك المستوردة	استكمال القرار رقم ١١٩ بتصحيح اسعار ادوية الجنريك المستودرة واعادة التسعير الدورية للأدوية كل ٤ سنوات. دراسة رفع الجعالة للصيدلي على الاصناف المحلية والاصناف المستوردة الاقل سعراً لتشجيع صرفها. الغاء خاصة **NS** على الوصفة الطبية التي تمنع الصيدلي من تبديل الدواء للمحلي والاوفر فئة محددة من الادوية الحساسة طبياً.
الادوية المخزنة في المنازل	استخدام الادوية المخزنة في المنازل وخفض الاستهلاك بسبب الوضع الاقتصادي.
الادوية المرتفعة الثمن	ترشيد صرف الادوية مرتفعة الثمن وتطبيق اجراءات الادوية الخطرة عليها (قانون المخدرات). اعداد لائحة بالاصناف واعتماد الوصفة الطبية الموحدة مع جدول تسجيل يراجع دورياً من التفتيش. الحد من التهريب والاستخدام لغير المستحق للدعم. قيمة هذه الفئة من الادوية تتجاوز ٢٥٠ مليون دولار اميركي مع توقع انخفاض ٨ الى ١٠% خلال سنة ٢٠٢١.
المستلزمات الطبية	تعديل نسبة دعم الاصناف لدى مصرف لبنان الى ٧٥% بدلاً من ٨٥%. اعداد لوائح تسعير (كحد اقصى) للمستلزمات الطبية في السوق بالليرة وتراجع دورياً وفق سعر صرف الدولار الاميركي.

تخفيض الدعم: يبلغ إجمالي تخفيض الطلب على الدعم من ١٢٠٠ مليون الى ٦٠٠ مليون دولار اميركي سنوياً.